

الحمد لله رب العالمين له الحمد الحسن والثناء الجميل وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له يقول الحق وهو يهدي السبيل وأشهد أن محمد عبده ورسوله أما بعد :

نستكمل بعون الله تعالى مدارس علم أصول الفقه ومع الدرس العاشر من الرسالة المقررة في هذا العلم وهي (الأصول من علم الأصول) لفضيلة الشيخ محمد ابن صالح العثيمين رحمه الله تعالى .

تابع باب الخاص

تكلّمنا في الدرس السابق عن الخاص وتعريفه وعن دليل التخصيص وهو نوعان: متصل ومنفصل، وأقسام المخصص المتصل (التخصيص بالاستثناء - الشرط - والصفة) وأقسام المخصص المنفصل (التخصيص بالحس - وبالعقل - ويبقى الكلام على التخصيص بالشرع)

وأما التخصيص بالشرع، فإن الكتاب والسنة يخصص كل منهما بمثلهما، وبالإجماع والقياس. فتحصل من هذا ثمانية أقسام :

- الكتاب بالكتاب ، الكتاب بالسنة
- الكتاب بالإجماع ، الكتاب بالقياس
- السنة بالسنة ، السنة بالكتاب
- السنة بالإجماع ، السنة بالقياس

مثال تخصيص الكتاب بالكتاب: قوله تعالى: {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ} [البقرة: من الآية ٢٢٨] هذا عام في كل مطلقة دلالة العموم (ال الاستغراقية في لفظ المطلقات) سواء كانت قبل الدخول أو بعده فيجب أن تتربص ثلاث حيضات بعد طلاقها. خص بقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا} [الأحزاب: من الآية ٤٩] فخرجت المطلقة قبل الدخول من الحكم العام فلا تتربص ثلاث حيضات .

ومثال تخصيص الكتاب بالسنة: آيات المواريث؛ كقوله تعالى: {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ} هذا عام في كل الأولاد ودلالة العموم (الإضافة في لفظ أولادكم) [النساء: من الآية ١١] خص بقوله صلى الله عليه وسلم: (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) وعليه لو مات أب كافر فلا يرثه الأبن المسلم .

ومثال تخصيص الكتاب بالإجماع: قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً} [النور: من الآية ٤] خص بالإجماع على أن الرقيق القاذف يجلد أربعين، هكذا مثل كثير من الأصوليين، وفيه نظر لثبوت الخلاف في ذلك، ولم أجد له مثالا سليما.

وأوضح من ذلك قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ) هذا عام في كل المؤمنين ودلالة العموم (الاسم الموصول الذين) خص بالإجماع على عدم وجوب الجمعة على المرأة .

ومثال تخصيص الكتاب بالقياس: قوله تعالى: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ} فهذا عام في كل زانية وزاني ودلالة العموم (أل الاستغراقية في لفظ الزانية والزاني) [النور: من الآية ٢].

خص هذا بالكتاب في قوله تعالى (فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) فإذا زنت الأمة المسلمة جلدت نصف جلد الحرة وهذا تخصيص للكتاب بالكتاب لكن ماذا على العبد إن زنى ؟ ليس فيه دليل .

فقاس العلماء العبد الزاني على الأمة في تنصيف العذاب؛ والاقتصار على خمسين جلدة، على المشهور وهذا تخصيص الكتاب بالقياس .

ومثال تخصيص السنة بالسنة: قوله صلى الله عليه وسلم: (فيما سقت السماء العشر) هذا عام في كل ما سقته السماء قليل كان أم كثيرا ودلالة العموم (ما اسم موصول بمعنى الذي) خص بقوله صلى الله عليه وسلم: (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) فليس كل ما تسقيه السماء العشر بل لابد أن يبلغ خمسة أوسق.

ومثال تخصيص السنة بالكتاب: قوله صلى الله عليه وسلم: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله)، هذا عام فيشمل أهل الكتاب وغيرهم أعطوا الجزية أم لم يعطوا الجزية يقاتلوا حتى يسلموا ودلالة العموم (أل الاستغراقية في لفظ الناس) .
خص بقوله تعالى: {قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ} [التوبة: ٢٩] فذكر غاية أخرى غير الإسلام وهي أن يعطوا الجزية فإذا أعطوا الجزية منع قتالهم .

ومثال تخصيص السنة بالإجماع : قوله صلى الله عليه وسلم (إن الماء طهور لا ينجسه شيء) ودلالة العموم (لفظ شيء فهي نكرة في سياق النفي فتعم) وهذا مخصوص بما إذا تغير بالنجاسة بالإجماع .

ومثال تخصيص السنة بالقياس: قوله صَلَّى الله عليه وسلّم: (البكر بالبكر جلد مئة وتغريب عام) وهذا عام في كل بكر ودلالة العموم في (أل الاستغراقية في لفظ البكر) .
خص هذا بالكتاب في قوله تعالى (فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) فإذا زنت الأمة المسلمة جلدت خمسين بهذا يكون المثال تخصيص السنة بالكتاب ، ولكن ما حكم العبد إذا زنى ؟ لا دليل على ذلك .
فقاس العلماء العبد على الأمة في تنصيف العذاب، والاقتصار على خمسين جلدة، على المشهور.

بهذا نكون قد انتهينا من باب الخاص وننتقل للكلام على باب المطلق والمقيّد

المُطلق والمقيّد

تعريف المطلق:

المطلق لغة: ضد المقيّد.
واصطلاحًا : ما دل على الحقيقة بلا قيد؛ كقوله تعالى: {فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا} [المجادلة ٣].

فخرج بقولنا: (ما دل على الحقيقة)؛ العام لأنه يدل على العموم لا على مطلق الحقيقة فقط.
وخرج بقولنا: (بلا قيد)؛ المقيّد.

تعريف المقيّد:

المقيّد لغة: ما جعل فيه قيد من بعير ونحوه.

واصطلاحًا: ما دل على الحقيقة بقيد؛ كقوله تعالى: {فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ} [النساء: من الآية ٩٢].

فخرج بقولنا: (قيد)؛ المطلق.

العمل بالمطلق:

يجب العمل بالمطلق على إطلاقه إلا بدليل يدل على تقييده؛ لأن العمل بنصوص الكتاب والسنة واجب على ما تقتضيه دلالتها حتى يقوم دليل على خلاف ذلك كما قلنا في العام .

متى يقيد المطلق ومتى لا يقيد ؟

وإذا ورد نص مطلق، ونص مقيد وجب تقييد المطلق به إن كان الحكم واحداً، وإلا عمل بكل واحد على ما ورد عليه من إطلاق أو تقييد.

مثال ما كان الحكم فيهما واحداً: قوله تعالى في كفارة الظهار: (فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا) [المجادلة ٣] وقوله في كفارة القتل: {فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ} [النساء: من الآية ٩٢] الحكم واحد هو تحرير الرقبة، فيجب تقييد المطلق في كفارة الظهار بالمقيد في كفارة القتل، ويشترط الإيمان في الرقبة في كل منهما.

ومثال ما ليس الحكم فيهما واحداً: قوله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} [المائدة: من الآية ٣٨] وقوله في آية الوضوء: {فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ} [المائدة: من الآية ٦] فالحكم مختلف، ففي الأولى قطع وفي الثانية غسل؛ فلا تقيد الأولى بالثانية، بل تبقى على إطلاقها ويكون القطع من الكوع مفصل الكف، والغسل إلى المرافق.

تبين من هذا أن حالات المطلق مع المقيد أربع حالات :

- ١ - اتحاد الحكم والسبب
- ٢ - اتحاد الحكم واختلاف السبب
- ٣ - اختلاف الحكم واتحاد السبب
- ٤ - اختلاف الحكم والسبب

اتحاد الحكم والسبب

كقوله، عليه السلام: "لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ" ٣، وقال: "لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ مُّرْشِدٍ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ" الحكم واحد : وجوب الولي في الأول والثاني .
السبب واحد : النكاح يحمل المطلق على المقيد .

اتحاد الحكم واختلاف السبب

قوله تعالى في كفارة الظهر: (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا) [المجادلة ٣] وقوله في كفارة القتل: {فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ} [النساء: من الآية ٩٢] .
الحكم واحد : هو تحرير الرقبة في الآية الأولى والثانية .
السبب مختلف: كفارة الظهر في آية الأولى ، كفارة القتل في الآية الثانية يحمل المطلق على المقيد .

اختلاف الحكم واتحاد السبب

مثل آية الوضوء؛ قال الله - تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) [المائدة: ٦]، وقال تعالى: (فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ)
الحكم مختلف : ففي الآية: تقييد **غسل** اليدين إلى المرفقين، وفي التيمم إطلاق **مسح** الأيدي
السبب واحد : وسببهما واحد وهو الحدث فلا يحمل المطلق على المقيد .

اختلاف الحكم والسبب

مثاله: قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) وقال سبحانه وتعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)
الحكم مختلف : وجوب غسل اليد في الآية الأولى ، قطع اليد في الآية الثانية .
السبب مختلف : إرادة الصلاة في الآية الأولى ، السرقة في الآية الثانية فلا يحمل المطلق على المقيد .

إذا راجع هنا ما اختاره الشيخ من حمل المطلق على المقيد عند إتحاد الحكم سواء اتحد السبب أم اختلف.

بهذا نكون قد انتهينا من الدرس العاشر ونستكمل الكلام في باب المجمل والمبين في الدرس القادم
إن شاء الله تعالى